الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة

الجلسة الثامنة

المعقودة يوم الأربعاء

٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

UNIVERSITY

OCT 31 1979

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثامنة

الرئيس : السيد بيرسن (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

المناقشة العامة

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.8
30 October 1979
ARABIC
ORIGINAL:FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :

Chief , Official Records Editing Section , Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

79-57235

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (A/34/6 و Add.1، A/34/7)

المناقشة العامة

١ - الرئيس: أشار الى أن المهمة الرئيسية للجنة الخامسة ، وهي توزيع موارد محدودة على احتياجات أساسية بالتكافؤ ، تقتضي امعان النظر في البرامج الناتجة عن مقررات وتوصيات الأجهزة الدولية الحكومية وتفترض من الأمانة العامة القيام باعداد دقيق . وأضاف أن هذه المهمة تقتضي التعاون فيما بين الأجهزة الدولية الحكومية المسؤولة عن البرامج وعن تنسيقها ، وتتطلب بالخصوص ارادة الأمين العام في حصر الاحتياجات بصرامة . وأكد أنه لن يمكن انجاز هذه المهمة بدون معونة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وأنه يجب ، من جهة أخرى ، الاشارة الى أن بعض البرامج الهامة المتصلة خاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبالعلم والتقنية وباعادة تشكيل ادارة التعاون التقني من أجل التنمية ، لم توضع بشأنها ، الى الآن ، تقديرات ميزانية نهائية ، وأنه لم يمكن ، بالتالي ، تقييم مدى تأثيرها على النمو الحقيقي للميزانية . ودعا الرئيس ، في ختام كلمته الأمين العام الى فتح المناقشة العامة بخصوص الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ .

٢ - الأمين العام : ألقى بيانا * .

٣ - السيد مسيلي : (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : ألقى بيانا * .

٤ - الرئيس : اقترح ، جريا على العادة ، نشر بياني الأمين العام ورئيس اللجنة الاستشارية بوصفهما وثيقتين من وثائق اللجنة ، علما بأن الآثار المالية المترتبة على هذا التدبير ستبلغ ٣٦٠٠ دولار .

٥ - وقد تقرر ذلك .

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/34/11 و Add.1)

٦ - السيد ابراشفسكي (بولندا) : قال ان الوفد البولندي يدرك مدى تعقيد المهمة المناطة بلجنة الاشتراكات ، والصعوبات التي يثيرها وضع جدول الأنصبة ، وهي صعوبات منشأها النمو

---

* سيصدر النصان الكاملان لبياني الامين العام ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، تحت الرمزين A/C.5/34/12 و A/C.5/34/13 على التوالي .

(السيد ابراشفسكي ، بولندا)

السنوى لنفقات الأمم المتحدة وأن ١٨ دولة فقط من بين الـ ١٥٢ دولة الأعضاء في الأمم المتحدة تدفع ٨٧ر٣ في المائة من مجموع الاشتراكات . وأضاف أن الوفد البولندى يذكر بأن حكومة بلاده قدمت ، دون تأخير جميع ما طلبته لجنة الاشتراكات من البيانات والمعلومات لاعداد الأساس الاحصائي اللازم لوضع جدول الأنصبة . وقال أن الأرقام المقدمة بخصوص عام ١٩٧٧ والأعوام السابقة كان قد سبق أن نشرها المكتب المركزى البولندى للاحصاءات في حوليته الاحصائية لبولندا .

٧ - وبعد أن ذكّر بأن لجنة الاشتراكات قررت ، كما هو مذكور في الفقرة ١٨ من تقريرها أن تبقي على فترة الأساس التي مدتها سبع سنوات لحساب جدول الأنصبة لفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ ، لاحظ السيد ابراشفسكي أن طول فترة الأساس الاحصائية كانت ولا تزال تعتبر مسألة جد هامة . فقد كانت الممارسة منذ ١٩٥٣ ، تتمثل في استخدام فترة أساس مدتها ثلاث سنوات . وفي ١٩٧٧ استخدمت لجنة الاشتراكات ، لأول مرة ، فترة أساس مدتها ٧ سنوات ، حرصا منها على تجنب تغييرات كبيرة في نسب الأنصبة ، وعبئا ماليا مفرطا على البلدان التي نما دخلها الوطني بسرعة خلال السنوات القليلة السابقة . وذكّر بأن طول فترة الأساس الاحصائية كان موضوعا لمجادلات عديدة ، وأن البعض أيدوا أن تكون مدة الفترة ثلاث سنوات ، في حين اقترح آخرون فترة تتراوح مدتها بين ٥ و ٧ أو حتى ٩ سنوات . أما الوفد البولندى ، فهو فيما يخصه يميل أكثر الى تأييد فترة تكون مدتها ٥ سنوات ، اذ يعتبر ، من جهة ، أن فترة ٣ سنوات قد لا تسمح بتجنب تغييرات هامة في نسب الأنصبة ، ومن جهة أخرى ، ان فترة تتجاوز مدتها ٥ سنوات قد لا تسمح بأخذ الحقائق الاقتصادية الراهنة في الاعتبار لأن الاحصاءات المقدمة لوضع جدول الأنصبة تتناول فترة تنتهي ٣ أو ٤ سنوات قبل انتهاء الفترة التي يوضع لها الجدول .

٨ - وفيما يتعلق بالصيغة التي تمنح خصما للبلدان ذات الدخل الفردى المنخفض ، قال أن الوفد البولندى يشير الى أنه كان من بين الوفود التي اقترحت مراجعة هذه الصيغة والزيادة في قيمة الحد التي هي الآن ١٨٠٠ دولار . وأردف قائلا أن ما قررته لجنة الاشتراكات ، في دورتها الأخيرة هو فقط رفع نسبة الحد الأقصى للخصم من ٧٠ الى ٧٥ في المائة وألا يزيد الحد الأعلى عن ١٨٠٠ دولار ، وهو قرار لا يسع الوفد البولندى أن يوافق عليه اذ أنه يعتبر أن هناك ما يبرر رفع هذا الحد الى ٢٠٠٠ دولار على الأقل ، وذلك نظرا للتضخم ولانخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة بالنسبة الى بقية العملات خلال الثلاث أو الأربع سنوات الأخيرة . ومع ذلك فان الوفد البولندى مستعد للموافقة على توصية اللجنة المتعلقة بصيغة الخصم ، على أساس مؤقت . وهو يشاطر في هذا الصدد الموقف الذى أعرب عنه الوفد البرازيلي أثناء الجلسة السابقة ويرجو من اللجنة أن تعيد النظر في هذه المسألة .

٩ - وفيما يتعلق بحالة بولندا (الفقرة ٤٥ من تقرير اللجنة) ، قال ان الوفد البولندى يحرص على التذكير بأنه كان قد انتقد بشدة النهج المستخدم للتعبير بدولارات الولايات المتحدة عن

(السيد ابراشفسكي ، بولندا)

البيانات المتعلقة بالدخل الوطني البولندي . وأضاف أن هذه المسألة كانت موضوع ٤ رسائل موجهة الى لجنة الاشتراكات في ١٩٧٦ ، و١٩٧٧ ، و١٩٧٨ ، و١٩٧٩ . وأكد أن الوفد البولندي لا يزال يرى أن نصيب بولندا لم يقرر بصورة منصفة ، وهو موقف قد أيده عدد من الوفود ولا سيما أثناء الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة (الفقرة ١٥ من تقرير اللجنة الخامسة الصادر تحت الرمز A/33/351) . وأردف قائلا أنه يتبين من التقرير الحالي للجنة ، ان هذه اللجنة قد أخذت هذه الاعتبارات في الحسبان ، الى حد ما ، اذ انها قبلت أن تطبق بالنسبة لعامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ سعر الصرف الذي تلقته من بولندا .

١٠ - وقال ان الوفد البولندي يفهم من ذلك أن اللجنة اصطدمت في هذه السنة بصعوبات غير عادية . واعتبارا لهذه الصعوبات ، وما تستوجبه من حلول وسطى ، ونظرا ، من جهة أخرى ، لما أبدته اللجنة من حسن استعداد ، فان الوفد البولندي مستعد للموافقة على استنتاجات اللجنة ، أملا في أن النصيب المقرر على بولندا في الجدول القادم سيقرر بصورة منصفة انصافا تاما .

١١ - وقبل اختتام كلمته قال السيد ابراشفسكي ان الوفد البولندي يسترعي انتباه اللجنة الى الفقرة ٧٧ من تقرير لجنة الاشتراكات ويذكر لجنة الاشتراكات هذه بأنه ليس من اختصاصها بأية حال من الأحوال أن تبدي ملاحظات مثل تلك الواردة في الفقرة المذكورة ، لأنها تدخل في نطاق الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة . وأعلن الممثل البولندي في نهاية كلمته أن وفد بلاده سيؤيد تقرير اللجنة وجدول الأنصبة المقررة المقترح لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨٢ ، اذ يعتبر أن اللجنة تمكنت في هذا الشأن من اقتراح حل وسط مقبول .

١٢ - السيد هنجان (ايران) : أشار الى ما تنطوي عليه مهمة لجنة الاشتراكات من تعقيد حيث يجب أن تمتثل الى أحكام الميثاق ، والى مضمون ولايتها والى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وقال ان اللجنة سعت ، في الجملة ، الى تطبيق مبدأ القدرة على الدفع ، الذي يستخدم أساسا لوضع جدول الأنصبة المقررة . ومع ذلك فان بعض العناصر لم تؤخذ بعين الاعتبار على النحو الكافي .

١٣ - وأضاف انه لا يمكن ، نظرا للتباينات الخطيرة الموجودة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، الموافقة على تطبيق نفس الصيغة لتحديد الأنصبة المقررة على بلدان هاتين المجموعتين . وذكر ، من جهة أخرى ، بأن عدة قرارات للجمعية العامة تتضمن احكاما صريحة جدا في هذا الشأن . ومن ناحية أخرى فان الدخل الفردي لا يتيح وحده ، كما لاحظ ذلك أحد أعضاء اللجنة ، قياسا صحيحا للقدرة الحقيقية على الدفع لبلد ما . وهكذا يمكن أن يجد المرء أن من المدهش أن تنخفض الأنصبة المقررة على عدد من البلدان المتقدمة النمو ، ولا سيما البلدان الاشتراكية ، انخفاضا محسوسا في الوقت الذي تزيد فيه الأنصبة المقررة على العديد من البلدان النامية . وأكد أنه يجب تصحيح هذه الحالة .

١٤ - وأردف ممثل ايران قائلا ان اللجنة قد استندت في وضع جدول الأنصبة المقررة الى أرقام الدخل الوطني بيد أن العديد من البلدان النامية تلاقي صعوبات في جمع البيانات اللازمة ؛ وتلك

(السيد هنجان ، ايران)

بيّنة أخرى على التباينات المذكورة آنفا . وأكد أنه يتعين عندئذ على اللجنة استقاء المعلومات من مصادر أخرى لا يكون لها ، مهما كانت موثوقة ، نفس الطابع الذى للاحصاءات الرسمية . وقال ان من المرغوب فيه أن تستخدم اللجنة بيانات من نفس النوع بالنسبة لجميع البلدان .

١٥ — ومضى يقول أن اللجنة على ما يبدو له لم تمتثل لأحكام قرار الجمعية العامة (٣/٩٥ (باء) الذى ينص خاصة على تطبيق " مناهج تسمح بتجنب احداث تغييرات حادة في قيمة الأنصبة المقررة على مختلف البلدان وبين جدولين متتاليين " . وأكد أن مثل هذا التغيير الحاد يتجلى بصورة خاصة في حالة ايران ؛ فالنصيب المقترح تقريره على هذا البلد يمثل زيادة ب . ٥ في المائة بالنسبة للنصيب الحالي ويساوى ما يزيد على ثلاثة أضعاف النصيب السابق .

١٦ — وأكد أنه يتعين ، في هذا الشأن ، التذكير بالحالة الخاصة لايران . فالأحداث التي عاشها هذا البلد خلال السنة الماضية قد نسفت خرافة التعصير . فقد اختل توازن الاقتصاد الايراني اختلالا كاملا ونهبت موارده : وباستثناء الصناعة البترولية التي تشتغل بنصف طاقتها ، فقد تعطلت عن العمل ، جزئيا أو كليا ، قطاعات عديدة كانت تشتمل بصورة خاصة على فروع للشركات عبر الوطنية وعلى مصانع للتركيب .

١٧ — وقال ان الحكومة الايرانية قد لفتت انتباه لجنة الاشتراكات الى هذه الحقائق وطلبت منحها تخفيفا بالنسبة للسنة الجارية ومعاملة واقعية بالنسبة للسنوات القادمة . ونظرا لتوصية اللجنة ، فان الوفد الايراني لا يسعه سوى أن يعرب عن بالغ تحفظاته بخصوص استنتاجات هذه اللجنة .

١٨ — السيد بلياييف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان لجنة الاشتراكات احترمت قرارات الجمعية العامة احتراما دقيقا وتوخت الموضوعية والمرونة ، مثلما فعلت ذلك في السنوات السابقة . ولاحظ أن اللجنة سعت الى تأمين قسمة عادلة لنفقات الأمم المتحدة على الدول الأعضاء ، وذلك من خلال الاستناد الى مبدأ القدرة على الدفع ، الا أنها حادت عن هذا المبدأ في حالات لها مايبررها كل التبرير ، وذلك من خلال منح خصم اضافي للبلدان ذات الدخل الفردى المنخفض ولتلك التي حلت بها كوارث طبيعية أو تواجه صعوبات اقتصادية غير عادية . وأكد أن النهج الذى تتبعه اللجنة هو في الواقع النهج الوحيد الذى يسمح بأخذ الحالة الاقتصادية للبلدان في الحسبان على نحو موضوعي . ولهذه الأسباب كلها سيؤيد وفد جمهورية بييلوروسيا السوفياتية مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧٨ من تقرير اللجنة .

١٩ — وأردف قائلا انه يأمل أن تتمسك اللجنة في المستقبل بموقفها الذى يقول بأن حساب الدخل القومي بالأسعار الجارية هو ، في الحالة الراهنة للاحصاء العالمي ، المؤشر الصحيح الوحيد لتقييم قدرة بلد ما على الدفع .

٢٠ — وأعرب عن رأى وفد بلاده بأن موقف اللجنة ، كما هو مبين في الفقرات ٦٢ الى ٦٨ من تقريرها يفسر أحكام الميثاق تفسيرا غير مقبول ويتعارض مع مقررات الجمعية العامة لعام ١٩٦٥

(السيد بلياييف، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم (A/5916) . وبموجب هذه المقررات فان المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة لا تشمل النفقات المترتبة على عمليات صيانة السلم .

٢١ - وقال ان وفد بلاده يذكّر بالموقف الذي كان قد اتخذه في الدورة الحادية والثلاثين فيما يتعلق بتوسيع عضوية لجنة الاشتراكات على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل على أن يسند مكان اضافي لمجموعة الدول الاشتراكية .

٢٢ - وأكد أن الصعوبات التي تلاقيها اللجنة في اعداد جدول الأنصبة المقررة لا تعود الى النهج المتبع بقدر ما تعود الى الزيادة في ثقل الاعباء المالية التي تتحملها الدول الأعضاء نتيجة للنمو غير المبرر لميزانية الأمم المتحدة . ولهذا السبب فانه قد يحسن باللجنة الخاسة ، بما أنها مطالبة بدراسة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ ، أن تنظر ، أثناء الدورة الحالية ، في أسباب نمو النفقات بسرعة غير عادية وأن تتخذ التدابير الواجبة لتدارك هذا الوضع ، بالاضافة الى توخي المزيد من الانصاف في قسمة نفقات الأمم المتحدة . وأكد الممثل البييلوروسي ، أنه يجب ، مهما كان الثمن ، تجنب أن يكون نمو نفقات الأمم المتحدة متجاوزا لنمو الدخل القومي للدول الأعضاء .

٢٣ - السيد سوردو (أوروغواي) : لاحظ أن التقرير المقدم من لجنة الاشتراكات واضح ، وملموس ومتوازن في الوقت نفسه . وقال ان اللجنة طبقت منهجية صحيحة لانجاز مهمة على جانب كبير من التعقيد مثل عملية تقييم قدرة البلدان على الدفع . وأضاف أن اللجنة قد جابهت عوامل عديدة متصلة بالخصوص بالتباينات القصوى بين الحالة الاقتصادية لمختلف البلدان . وأعرب عن استعداد أوروغواي للمشاركة في الدراسات التي قد يضطلع بها لتسوية المشاكل المطروحة في هذا الشأن .

٢٤ - وأضاف ان وفد بلاده سيصوت لفائدة الاقتراح المقدم من لجنة الاشتراكات ، ولو أن النصيب المقرر لأوروغواي يمثل مجهودا ماليا هائلا سيتحمله هذا البلد . ولاحظ أنه قد يجدر ، في المستقبل ، مراعاة الحالة الخاصة للبلدان النامية غير المنتجة للنفط .

٢٥ - السيد دي بينيس (اسبانيا) : قال ان لجنة الاشتراكات لاقت صعوبات عديدة في اعداد جدول الأنصبة المقررة وانها لم تدخر جهدا لتجاوزها . وأكد ان اللجنة بذلت قصارى جهدها قصد التوصل الى قسمة متوازنة لنفقات الأمم المتحدة على الدول الأعضاء ، الا أنها لم تتوصل الى حل مرض . وقد فشلت اللجنة خاصة في نقطة هامة من ولايتها ، وهي : تجنب تغييرات حادة في نسب الأنصبة المقررة بين جدولين متتاليين . وقال انه قد يجدر في المستقبل تجنب مثل هذه الحالة ، وانه من الهام كذلك ، البحث عن مؤشر اقتصادي أقوم من الدخل القومي الفردي .

٢٦ - وأردف قائلا أن جدول الأنصبة المقررة ، كما هو مقدم من لجنة الاشتراكات ، يحمّل البلدان ذات الدخل المتوسط عبئا ثقيلا ، وذلك لسببين أساسيين : تقييد الحد الأقصى للنصيب المقرر

(السيد دى بينيس ،اسبانيا)

للدولة العضو التي تدفع الاشتراك الأكثر ارتفاعا - وهو تدبير لم يعد له ما يبرره اليوم ، وان كان له في وقت ما ما يبرره - وانخفاض الاشتراك الاجمالي لأعضاء مجلس الأمن الدائمين ، في نفقات الأمم المتحدة على مرّ السنين . وأكد أنه يتعين ، لتصحيح هذا الوضع ، ايجاد مؤشرات اقتصادية جديدة وازالة الحدود القائمة حاليا .

٢٧ - وأضاف أن الوفد الاسباني يسترعي انتباه لجنة الاشتراكات الى أن النصيب المقرر على بلاده والذى كانت نسبته ٩٩ر٠ في المائة في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، ارتفع الى ٣ ٥ر١ في المائة في الجدول الحالي والى ٧٠ر١ في المائة في الجدول المقترح . ولاحظ أن ذلك يمثل ، اذن ، نموا تتجاوز نسبته ٧٠ في المائة منذ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، الأمر الذى يتعارض مع توصيات الجمعية العامة ولا يعكس ، زيادة على ذلك ، الحالة الاقتصادية الحقيقية لاسبانيا .

٢٨ - وأكد أن الجمعية العامة يجب أن تتخذ تدابير بقصد تصحيح جميع هذه الحالات الشاذة ، وانها ان لم تتخذ اجراء في الحين ، يجب ، على أقل تقدير ، ان تعطي توجيهات دقيقة وملموسة الى اللجنة لاعداد الجدول القادم للأنصبة المقررة . وأضاف أنه ليس من الطبيعي أن تتحمل بعض الدول الأعضاء أعباء مالية كان ينبغي أن تتحملها دول أخرى تتمتع ، من جهة أخرى ، ببعض الامتيازات . ولجميع هذه الأسباب ، فان الوفد الاسباني لن يستطيع التصويت بتأييد جدول الأنصبة المقررة الموصى به من لجنة الاشتراكات .

٢٩ - السيد كولكارني (الهند) : أعرب بحرارة عن ابتهاجه بكون المشاكل الخاصة للبلدان الأقل تقدما قد أخذت في الاعتبار ، ولكون تخفيفات اضافية منحت الى هذه البلدان في جدول الأنصبة المقترح . وأعلن أن وفد بلاده سيصوت مؤيدا تقرير لجنة الاشتراكات .

٣٠ - وأضاف أن الهند لا تزال تواجه مشاكل التنمية ، ولا شك في أن قدرتها على الدفع لم تتحسن خلال الثلاث سنوات الأخيرة . والحال أنها لا تزال ،بالأرقام الحقيقية ، تدفع الى ميزانية الأمم المتحدة مبالغ هامة قد كان بامكانها أن تكرسها لتنفيذ مشاريع ذات أهمية حيوية بالنسبة للبلاد . وقال ان الهند التي قامت بهذا الاختيار الصعب ستستمر ، اذن ، في دفع النصيب المقرر لها طبقا للجدول الذى تم اعداده .

٣١ - وفيما يتعلق بامكانية تقرير حد أدنى لاشتراك الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومراجعة أو الغاء الحد الأقصى الحالي ، قال أنه من الواضح أن لجنة الاشتراكات ليس لها صلاحية البت في هذه المسألة التي يمكن أن ينظر فيها في الدورة القادمة للجمعية العامة .

٣٢ - وأضاف ان الوفد الهندى ، مع موافقته على الصيغة الجديدة للخصم المتبعة لصالح البلدان ذات الدخل الفردى الادنى وعلى تخفيض الحد الأدنى للمشاركة الذى خفض من ٠٢ر٠ الى ٠١ر٠ في المائة ، يرى أن الآثار المترتبة على هذا التخفيض ، بالأرقام الحقيقية ، لن تدوم ، في غالب

(السيد كولكارني ، الهند)

الظن ، طويلا . وبالفعل ، فقد شهدت السنوات الماضية تردي مستمرا لحالة أغلبية البلدان النامية فيما يتعلق بشروط التبادل وميزان المدفوعات ، الأمر الذي نتج عنه نقص تدريجي في قدرة هذه البلدان على الدفع ولاسيما بالعملات الأجنبية . وأضاف أنه يأمل في هذا الشأن أن تولي اللجنة عناية خاصة أثناء مناقشاتها ، الى " مدى قدرة الأعضاء على الحصول على عملات أجنبية " ، الأمر الذي يمثل احدى النقاط الثلاث في الولاية الأصلية للجنة الاشتراكات .

أجلت الجلسة الساعة ١٥/١٢ واستؤنفت الساعة ٢٥/١٢

٣٣ - السيد بونك (يوغوسلافيا) : لاحظ أن لجنة الاشتراكات أدخلت هذا العام تحسينا هاما على طريقة حساب الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء ، وذلك بأخذها في الاعتبار خاصة الدخل القومي ، والدين الخارجي وميزان المدفوعات. وقال ان من دواعي الاغتباط أن الجدول الجديد يراعي أكثر مما سبق مصالح البلدان الأقل نموا والبلدان النامية التي تلاقي أخطر الصعوبات الاقتصادية. ومع ذلك فان هذه البيانات ، التي تم حسابها بالأسعار الجارية لا تشكل أساسا كافيا للحساب اذا لم تؤخذ في الاعتبار العناصر التالية .

٣٤ - قبل كل شيء ، أن نسبة التضخم تختلف من بلد الى آخر وهي أكثر ارتفاعا في البلدان النامية. ولعل من المستصوب عند تقييم الدخل القومي والبيانات المتصلة به ، ايلاء المزيد من الاعتبار الى ظاهرة التضخم .

٣٥ - ثانيا ، انه لم يتم ضبط المحاسبة الوطنية على النحو الكامل في مختلف الأنظمة الاجتماعية - الاقتصادية ، وذلك على الرغم من توصيات الأجهزة المختصة للأمم المتحدة . ولاحظ ممثل يوغوسلافيا أن النصيب المقرر لبلاده ما انفك يزداد خلال الأعوام الأخيرة وأنه ليس من الثابت أن الزيادة المقترحة لها ما يبررها . فبين الفترتين ١٩٦٩ - ١٩٧٥ و ١٩٧١ - ١٩٧٧ ، ازداد الدخل الذي استخدم أساسا لحساب النصيب المقرر ليوغوسلافيا بنسبة ٦٥ في المائة . ومن الواضح مع ذلك أن مثل هذه الزيادة غير مطابقة للواقع ، خاصة اذا ما أخذت في الاعتبار الحالة الاقتصادية في السبعينات . وأكد أن البيانات الأساسية المستخدمة تحتوي بعض الأخطاء وأن الوفد اليوغوسلافي سيكون مستعدا للابلاغ عن التصحيحات اللازمة في الوقت المناسب .

٣٦ - وأشار ، في المقام الثالث ، الى أن الاحصاءات المتصلة بالمدخرات الدولية والمحولة الى عملات أجنبية في البيانات المقدمة من صندوق النقد الدولي لا تمثل مدخرات حقيقية اذ أنها تتكون في معظمها من المبالغ التي يرسلها الرعايا اليوغوسلافيون العاملون في الخارج .

(السيد بونك، يوغوسلافيا)

٣٧ - وأعلن أن الوفد اليوغوسلافي، اعتبارا لما سبق، لن يكون بامكانه الموافقة على ترفيع النصيب المقرر عليه ما لم يحصل على التوضيحات اللازمة.

٣٨ - السيد كمال (باكستان): لاحظ أن النصيب المقرر على باكستان للسنوات الثلاث القادمة لم يغير، في حين أنه كان ينبغي خفضه نظرا للعوامل الاقتصادية التي تحدد القدرة على الدفع. وبالفعل، فان باكستان من البلدان التي مستها الأزمة الاقتصادية الراهنة أكثر من غيرها. وبسبب الحالة النقدية الدولية ازدادت التكاليف النسبية للواردات الأساسية لهذا البلد بالنسبة لقيمة صادراته.

٣٩ - وأضاف من جهة أخرى أن النصيب المقرر على بعض البلدان النامية، التي هي أساسا بلدان مستوردة، قد سجل ارتفاعا كبيرا، على مستوى النسب المئوية، على الأقل. ولذا فانه ينبغي القيام بمزيد من الجهود للحد من التغييرات الحادة. وقال في هذا الخصوص أن الوفد الباكستاني يتبنى اقتراح البرازيل الرامي الى أن تنظر لجنة الاشتراكات في هذه المسألة على أساس الأولوية.

٤٠ - وأكد السيد كمال أن اللجنة يجب أن تحرص بصورة خاصة على تجنب أي شذوذ. وعلى سبيل المثال، فان النصيب المقرر على بعض البلدان النامية المستوردة قد ارتفع في حين أن النصيب المقرر لبعض البلدان المتقدمة النمو المصدرة للمنتجات نفسها قد انخفض، الأمر الذي يقود الى التساؤل عما اذا كانت البيانات الاحصائية التي استخدمت أساسا للحساب قابلة تماما للمقارنة.

٤١ - وأردف قائلا أن جميع نفقات الدول يجب أن تؤخذ في الاعتبار. فادماج النفقات العسكرية في بعض الحالات، مثلا، وعدم اعتبارها في حالات أخرى قد يمنع كل امكانية للمقارنة.

٤٢ - وأكد أنه يجب، علاوة على ذلك بذل كل الجهود قصد تجنب الوقوع في حالات مثل تلك التي ذكرها الوفد الاسترالي. وبين أن الخطأ في الحساب يمكن أن ينتج عنه فارق بعدة مئات من آلاف الدولارات في قيمة اشتراك دولة عضو.

٤٣ - وأضاف ان هذه الملاحظات لا يجب، مع ذلك، أن تحمل على أنها انتقادات. وبالفعل، فان باكستان مستعدة للموافقة على جدول الأنصبة المقررة الذي أعدته اللجنة لأنه يشكل حلا وسطا يمكن أن يقبله الجميع.

٤٤ - واثنى السيد كمال على البلدان التي تستمر في دفع اشتراكات مقابلة للأنصبة التي لم توافق عليها. وأضاف أنه يجب كذلك توجيه الشكر لجمهورية الصين الشعبية التي قررت المساهمة تطوعا في تخفيف العبء الذي كانت ستتحمله البلدان النامية نتيجة لتخفيض النصيب المقرر على هذا البلد.

٤٥ - السيد مينشيف (بلغاريا): أعرب عن رأيه بأن جل الوفود ستوافق على تقرير لجنة الاشتراكات (A/34/11) وذكر أن وفد بلاده سيؤيد، من جهته، مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧٨ من هذا التقرير والمتعلق بجدول الأنصبة المقررة لفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢، وقال ان لجنة الاشتراكات

(السيد مينشيف ، بلغاريا)

قد توصلت الى حل مقبول بصورة عامة ، بفضل تطبيق المبادئ التي نصت عليها الجمعية العامة ، فهي قد منحت تخفيفا اضافيا للبلدان ذات الدخل الفردي المنخفض وتخفيفات للبلدان التي حلت بها كوارث طبيعية أو مشاكل أخرى غير عادية . وأضاف أن اللجنة قد أقرت موقف بلغاريا التي ما فتئت ترى أن نفقات الأمم المتحدة يجب أن تقسم بحسب قدرة كل دولة على الدفع ، على أن يكون الدخل القومي هو المعيار الحاسم الوحيد في هذا المجال . وأكد ان النهج المتبع والذي يأخذ في الاعتبار الحالة الاقتصادية للدول الأعضاء هو النهج الوحيد الممكن اتباعه في الوقت الحاضر. وأشار الى أن فترة الأساس الاحصائية التي مدتها سبع سنوات والتي تم اختيارها منذ بضع سنوات تسمح بتجنب التغيرات الحادة في الأنصبة المقررة على مختلف البلدان بين جدولين متتاليين .

٤٦ - وأضاف السيد مينشيف أن الوفد البلغاري يعتبر من جهة أخرى أنه ليس من الشرعي أن تنطبق على عمليات صيانة السلم المادة ١٩ من الميثاق التي لا تخص سوى اشتراكات الدول الاعضاء في الميزانية العادية للأمم المتحدة .

٤٧ - وأشار من جهة أخرى الى وجوب التذكير بأن مجموعة البلدان الاشتراكية قد وافقت على توسيع عضوية لجنة الاشتراكات من ١٣ الى ١٨ عضوا على أن يكون لكل واحدة من المجموعات الاقليمية الخمس ممثل اضافي على أقل تقدير. ويلح الوفد البلغاري على أن يطبق هذا الاتفاق وأن يكون للمجموعة الاشتراكية ممثل اضافي في لجنة الاشتراكات قصد تدارك الحالة الراهنة المنافية لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل .

٤٨ - وأعرب في نهاية كلمته عن تحفظات الوفد البلغاري بشأن الزيادة في قيمة اشتراك بلغاريا لفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ بنسبة ٠٢ر٠ في المائة ، وعن أمله في أن يؤخذ في الاعتبار لدى وضع الجدول القادم للأنصبة المقررة عوامل مختلفة هامة ، ولا سيما قدرة بلغاريا على الدفع وامكاناتها في الحصول على عملات صعبة .

٤٩ - السيد غودفراي (نيوزيلندا) : شكر اللجنة لأنها أخذت في الاعتبار مشاكل عدة بلدان نامية. وحيا من جهة أخرى مبادرة جمهورية الصين الشعبية التي قبلت بأن تدفع اشتراكا أكبر مما كان ينبغي أن تتحمله وفقا للمعايير المستخدمة بصورة عادية لتحديد النصيب المقرر عليها على أساس الاحصاءات الوطنية التي قدمتها . ولاحظ أن هذه المبادرة يسّرت مهمة لجنة الاشتراكات وسمحت بتجنب الزيادة في زيادة قيمة الأنصبة المقررة على بعض البلدان .

٥٠ - وقال ان الوفد النيوزيلندي يقترح فترة أساس أقصر بقليل من فترة السبع سنوات التي قررت اللجنة الأخذ بها ، الا أنه يوافق على المعايير الأخرى التي تستخدمها اللجنة ، ولا يرغب في ادخال تغييرات عليها في الوقت الحالي . وأضاف أنه قد اقترح من جهة أخرى الأخذ باحصاءات متعلقة بالسنة المالية عوضا عن السنة التقويمية لأن الأنصبة المقررة على الدول المعنية قد تتأثر

(السيد غودفراى ، نيوزيلندا)

بالاختلافات بين هاتين الفترتين ، كما لاحظ ذلك ممثل استراليا في الجلسة السابقة. وأردف قائلا أنه اذا كان من المشكوك فيه أن يحدث أى تصحيح للاحصاءات الرسمية تغييرا في النصيب المقرر على نيوزيلندا التي تنتهي السنة المالية فيها في ٣١ آذار/مارس فان الوفد النيوزيلندى يرى ، مع ذلك ، ان لجنة الاشتراكات ينبغي أن تقوم في المستقبل بتصحيح الاحصاءات المقدمة من الدول التي تختلف سنتها المالية عن السنة التقويمية .

٥١ - وأعلن في نهاية كلمته أن وفد نيوزيلندا يؤيد مشروع القرار الموصى به من لجنة الاشتراكات في تقريرها .

٥٢ - السيد بوعيّاد أغا (الجزائر) : اثنى على لجنة الاشتراكات التي تمكنت ، على الرغم من المشاكل العويصة التي اعترضتها ، من الخلوص الى استنتاجات كان لها فضل عرضها بوضوح . ولاحظ أن الجدول المقترح للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ، بالمقارنة مع الجدول السابق ، يتميز مرة أخرى بمراجعات مجحفة للأنصبة المقررة : وهكذا فقد تقررت الزيادة في أنصبة ٣٩ دولة وتم تخفيض أنصبة ١٥ دولة أخرى . ومن الملاحظ ، كمثال على هذا التغيير الملموس ، ان لجنة الاشتراكات اقترحت مضاعفة نسبة النصيب المقرر على المملكة العربية السعودية وتخفيض نصيب الصين بنسبة الثلثين ، وبذلك ينتقل هذا البلد من المرتبة السادسة الى الثانية عشرة ضمن أهم المشتركين . واذا كان السبب في مراجعة الحصة المقررة على الصين هو الاحصاءات التي قدمها هذا البلد فانه لا يجدر مع ذلك استخدام معيار الاحصاءات بصورة عامة على نحو متصلب ، حين تكون هذه الاحصاءات مخلة بعدالة الجدول ، بتخفيض الأنصبة المقررة على بعض البلدان المتقدمة النمو ، ومن بينها عضوان في مجلس الأمن ، على حساب بعض البلدان النامية ؛ الا أن الوفد الجزائرى يحرص في هذا الشأن على الاشادة بالصين لأنها قررت دفع اشتراك أكبر قيمة من النصيب المقرر عليها للسنوات الثلاث القادمة .

٥٣ - وأضاف أن الجزائر ، التي يزيد مرة اخرى رفع النصيب المقرر عليها ، تعتبر أن لجنة الاشتراكات لم تأخذ في الاعتبار انه اذا كان دخل بعض البلدان النامية قد ازداد بفضل ارتفاع اسعار المواد الخام ، فهذه البلدان في حاجة الى هذه الايرادات لتنمية اقتصادها الذى نهبه الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي ، في حين أن البلدان المتقدمة النمو قد تمكنت من توطيد اقتصادها بفضل الثروة الدائمة التي كدستها . وأكد أن لجنة الاشتراكات يجب أن تعتبر هذه التفاوتات الباقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لأن معيار الدخل الفردى المستخدم لتحديد قدرة البلدان على الدفع لا يعكس الثروة الحقيقية للبلدان النامية ، وينبغي لذلك الحصول على معلومات أكثر اكتمالا .

٥٤ - وأردف قائلا أن الوفد الجزائرى يطلب الى لجنة الاشتراكات أن تبين المعيار الذى استندت اليه لتخفيض الأنصبة المقررة لبعض البلدان الأعضاء ، والسبب الذى جعلها توصي بالزيادة

(السيد بوعيّاد أغا، الجزائر)

في الأنصبة المقررة على بلدان نامية قصد تخفيض الأنصبة المقررة على بعض البلدان المتقدمة النمو. وأكد الممثل الجزائري في نهاية كلمته أن الوقت قد حان لدراسة امكانية اقرار حد أقصى للزيادة في قيمة الاشتراكات، وذلك قصد تجنب التغييرات القصوى بين جدولين متتاليين.

٥٥ - السيد غود موندسون (ايسلندا): قال انه اذا كان وفد بلاده يتناول الكلمة بصفة استثنائية فذلك لأنه يعتبر أن الزيادة بنسبة ٠٥ في المائة في النصيب المقرر على ايسلندا والذي ارتفع من ٠٢ر٠ الى ٠٣ر٠ في المائة ليست واقعية ومخالفة لما يقتضيه كل من مبدأ القدرة على الدفع، وولاية اللجنة التي تنص على أنه ينبغي استخدام مناهج تسمح بتجنب التغييرات الحادة بين جدولين متتاليين للأنصبة المقررة على مختلف البلدان. وأضاف أنه يتبين بالفعل من دراسة الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة والناتج القومي الاجمالي، وهي دراسة قائمة على الأرقام المقدمة من البنك العالمي بخصوص ٢٠ بلدا، ان النصيب المقرر على ايسلندا في نفقات الأمم المتحدة لا ينبغي أن يتجاوز نسبة ٠٢ر٠ في المائة. وأعرب عن رأيه بأن أحد الأسباب التي جعلت النصيب المقرر على ايسلندا مفرط الارتفاع هو أن لجنة الاشتراكات لم تعتبر الحالة الاقتصادية الحقيقية لهذا البلد بل اكتفت بالاحصاءات القائمة على معدل صرف اعتباطي مستخدم في وقت معين، في حين أن قيمة الكورون الأيسلندي تنخفض يوميا بحيث أن الاحصاءات لا تطابق الحالة الاقتصادية الحقيقية لايسلندا. ولاحظ أن هذا الموقف يؤكده الرأي المستقل للسيد الشبيب الوارد في الفقرة ٨٠ من تقرير اللجنة (A/34/11) وأنه قد يجدر، بالتالي، أن تعيد اللجنة النظر في قدرة ايسلندا على الدفع. ومن ناحية أخرى، اذا كانت اللجنة قد ذكرت في الفقرة ٤٦ من تقريرها أنها أجرت تخفيضات في بعض الأنصبة المقررة بقصد مراعاة الكوارث الطبيعية وغيرها من العوامل الاقتصادية القاهرة، فهي لم تمنح ايسلندا أي تخفيف في أعقاب الانفجار البركاني الذي حدث في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ وهو كارثة اقتصادية ما تزال بلاده تعاني من اثارها.

٥٦ - وأضاف أنه اذا ما تقرر الزيادة في قيمة اشتراك ايسلندا كما هو مقترح في الجدول، فان ذلك سيعني أن النصيب المقرر على هذا البلد سيكون ١٨ر١ دولار عن كل فرد في حين أن ما تدفعه ايسلندا لهيئات الأمم المتحدة منذ ١٩٧٨ قد بلغ ٠٠٠ ٢٦٥ دولار وهو ما يقابل ٢ر١ دولار عن كل فرد من السكان، أي بنسبة تقارب ما هو مقرر على الولايات المتحدة. وأكد أن ارقام الدخل الفردي لا تعطي بيانا دقيقا عن الحالة الاقتصادية في ايسلندا لأنها لا تأخذ في الاعتبار تخفيض سعر الكورون الايسلندي الذي انخفض سعر صرفه من ٨٠ر٩٨ الى ٣٨٠ كورون مقابل دولار واحد خلال الفترة المنظور فيها، ولا التضخم الذي سيبلغ نسبة ٥٥ في المائة في عام ١٩٧٩، ولا عوامل أخرى.

٥٧ - وأعلن أن وفد بلاده يعتبر أن الزيادة في النصيب المقرر على بلاده ليست سوى نتيجة لخطأ يجب تصحيحه، وان الوفد الايسلندي لن يستطيع التصويت بتأييد تقرير لجنة الاشتراكات ما لم تقم هذه اللجنة بمراجعة النصيب المقرر عليه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠